

أثر الزكاة في الإستهلاك

الإعداد: أختم حسن

٢٠١٩.٠٨.٠٨

آثار الزكاة على الاستهلاك

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد
النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

تعتبر الزكاة أحد الأركان الخمس الذي يقوم عليها الدين الإسلامي فإنها الركن الثالث من أركان
الاسلام الخمسة بعد الصلاة والنطق بالشهادتين، وهي تجمع بين العبادة الروحية وكونها أداة اقتصادية
هامية وركيزة من ركائز النظام الاقتصادي الاسلامي الذي تلعب دورا بالغ الأهمية في الدولة الإسلامية،
لأنها تحرك الأموال وتحول دون اكتنازها وتدفع بها إلى مجالات التنمية. تلعب الزكاة دورا حيويا في إنعاش
الاقتصاد وتحقيق التنمية وذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ومترابطة وهم محاربة الاكتناز وتشجيع
الاستثمار وتشجيع الإنفاق أو الاستهلاك، كما قال تعالي " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم" توعده الله تعالي بهذه الآيات اكتناز الأموال وعدم انفاقها في الخيرات
وحرّص على الانفاق في الخيرات. والزكاة علي مر العصور هي المنقذ والمخلص من الفقر والعوز... وغير
ذلك كون الزكاة مصدر أساسي من مصادر الإيرادات في الدولة الإسلامية. وان قضية دور الزكاة في
الاستهلاك من قضايا مهمة في فقه الزكاة المعاصرة ونظرا لأهمية الاستهلاك في حياة المجتمعات وتقدمها
وضرورته في توفير سبل العيش لإفراد والمجتمع فقد كان مطلبا منذ القدم.

وفي هذه البحث سأحاول أن تلقي ضواء على دور الزكاة كأداة تمويلية لتحفيز الاستهلاك في
المجتمع المسلم.

مشكلة البحث:

يلعب الزكاة عدة أدوار تنعكس إيجاباً على المجتمع بأسره، ومن الأمور التي تؤثر فيها الزكاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة تشجيع الانفاق علي الخير وتمليك الفقراء مالا لينفق على معيشتهم إشكالية البحث تتمثل هنا ما هو العلاقة بين الزكاة والاستهلاك؟ وما هو أثر الزكاة في الاستهلاك؟

أسئلة البحث:

١. هل أغراض الزكاة مقصوداً على أنقاض الفقراء أم هناك أغراض أخرى؟
٢. ما هو مفهوم الاستهلاك في المنظور الإسلامي؟
٣. هل الزكاة آثار على الاستهلاك من أثناء ارتفاع دخل الفقراء؟

أهمية البحث:

يتجلى أهمية هذه الدراسة في أنها تدور حول الزكاة، وهي الفريضة الثانية من فرائض الإسلام العظام هذا من جانب ومن جانب آخر تبحث في الاستهلاك وهي عمودية الحياة الاقتصادية.

منهج البحث:

سوف اعتمد في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي

الدراسات السابقة:

لابد لكل من يريد أن يكتب بحثاً ما أن يطلع على ما كُتب سابقاً، ليكون بحثه مكماً أو مبيناً أو مجدداً. وبعد اطلاعي على ما كُتب في هذا الموضوع، وجدت مصادر قديمة وحديثة، المصادر القديمة غالباً يتحدث في موضوع الزكاة من ناحية فقهية وفي الكتب السابقة ان موضوع الزكاة ليس بحثاً مستقلاً بل جزء من فقه العام أو باب من الكتب الفقهية. أما الدراسات حديثة يبحث موضوع الزكاة بحثاً مستقلاً ويهتم الباحثين المعاصرين ان يبرز دور الزكاة في تطور الاقتصادية ودوره في التكافل الاجتماعي وعلاج مشكلة الفقر... وغير ذلك من هذه الدراسات:

١. أثر الزكاة على دالة الزكاة في الاقتصاد الإسلامي، أحمد فؤاد درويش وأحمد

صديق، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٤م

هذه الدراسة قامت على افتراض أن الزكاة لا تؤدي إلى زيادة الطلب العام على الاستهلاك، وبنى هذه الفرضية على قيام مجتمع إسلامي يحكم بالنظام الاقتصادي الإسلامي بشكل كامل، ويكاد لا يوجد فيه محتاج، وحاول الباحث إثبات هذه الفرضية بشكل موجز. ٢ . الزكاة، والاعتدال في الإنفاق، والاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي.

بشينة محمد علي المحتسب دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٢ العدد ٢،

م ٢٠٠٥

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الزكاة، والاعتدال في الإنفاق (استبعاد الإسراف) على الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي.

هذان الدرسان لم يستوفي موضوع أثر الزكاة حقه كاملا فالدراسة الأولى انكرت اثار

الزكاة في توسيع زيادة حجم الاستهلاك وحاولت تقرير عدم وجود العلاقة بين الزكاة والاستهلاك بشكل موجز اما الدراسات الثاني فأقرت أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي في الاجل القصير وحاولت اثبات قوله بشكل افتراضي فجاءت هذه الدراسة مبينا فيما يلي:

١ . توضيح العلاقة بين الزكاة وبين الاستهلاك اجمالا

٢ . إثبات أثر الزكاة على زيادة الطلب الاستهلاكي وما له من آثار اقتصادية

أخرى.

٣ . توضيح كيفية تأثير الزكاة في الاستهلاك

هيكل البحث:

المقدمة

المبحث الأول: الزكاة ومفهومها

المطلب الأول: تعريف الزكاة لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: اهداف الزكاة

المطلب الثالث: علاقة مصادر الزكاة ومصارفها بالاستهلاك

المبحث الثاني: الاستهلاك

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك

المطلب الثاني: الاستهلاك في منظور الاسلام

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستهلاك

المبحث الثالث: أثر الزكاة في الاستهلاك:

المطلب الأول: أثر الزكاة على الاستهلاك عن طريق توزيع الدخل

المطلب الثاني: أثر الزكاة على دالة الاستهلاك إيجابا او سلبا

خاتمة والنتائج

المبحث الأول: الزكاة ومفهومها

المطلب الأول: تعريف الزكاة

- الزكاة لغة:

الزكاة في اللغة عبارة عن معنيين أصليين ترجع إليهما جميع المعاني:

الأول: النماء والبركة والزيادة والثاني: الطهارة قال ابن فارس وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُؤْلُهُ رَاجِعٌ إِلَى هَذَيْنِ

الْمَعْنَيَيْنِ، وَهُمَا النَّمَاءُ وَالطَّهَارَةُ.^١

^١ . أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام

محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ١٧\٣

- الزكاة في الاصطلاح:

عرّف الفقهاء الزكاة من الناحية الشرعية بتعريفات متعددة أذكر طرفاً منها: عرفها الحنفية في بدائع الصنائع "تمليك جزء مال عيّنه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه الله تعالى"^٢ وعرف المالكية: هي "إخراج مال من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك والحول"^٣ وعرف الشافعية: "اسم صريح لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة"^٤

وهي عند الحنابلة: "حق واجب في مال"^٥

يعرف من خلال هذه التعريفات أن الزكاة فريضة مالية أوجب الله على عباده وهو يربط بين البشر والخالق وبين جماعة المسلمين جميعاً

بعد ما ذكرنا المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للزكاة يتضح لنا العلاقة بينهما من عدة

وجوه، من أهمها:

أولاً: إن الزكاة سبب في تنمية المال وتثمينه في الدنيا والآخرة وإن كان ظاهرها نقص كمية المال، لكن آثارها زيادة المال بركة وكمية، فإن الإنسان قد يفتح الله له من أبواب الرزق ما لا يخطر بباله، إذا قام بما أوجب الله عليه في ماله. قال تعالى: "وما آتيتم من رزقاً ليروا في أموال الناس فلا يروا عند الله

^٢ . إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (المتوفى: 956هـ) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبح المحقق: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م 284\1.

^٣ . محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: 1299هـ) منح الجليل شرح مختصر خليل دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون طبعة تاريخ النشر: 1989م 1409هـ 3\2

^٤ . أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م 71\3

^٥ أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) المغني المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي - عبد الفتاح الحلو الناشر: دار عالم الكتب سنة النشر: 1997م 1417هـ. 5\4.

وما آتيتم من زكوة تريدون وجهه فأولئك هم المضعفون^٦ وقال تعالى: (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين)^٧ { يخلفه } أي: يأتي بخلفه وبدله فالمال المذكي ينمو بأمر الله

تعالى، كما قال عليه الصلاة والسلام " مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا، كَانَ إِمَّا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ يُرِييَهَا كَمَا يُرِيِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ"^٨

ثانيا: إن الزكاة سبب في تطهير نفس المذكي من البخل، وتعويده الكرم والجود ان الزكاة تزيد الإنسان في خلقه فإنها بذل وعطاء، والبذل والعطاء يدل على الكرم والسخاء، والكرم والسخاء لا شك أنه خلق فاضل كريم، بل إن له آثاراً بالغة في انشراح القلب.

ثالثاً: إن الزكاة سبب في تطهير نفس الفقير من الحقد والغل والعداوة على الأغنياء. أن الزكاة تزكي نفس الفقير من الحسد والغل والحقد حين يأخذ الزكاة من الأغنياء، فهو يشعر بروح التراحم والتعاون حيث لم يتخلَّ الأغنياء عن عون الفقراء.

رابعا: إن اداء الزكاة دليل من الغني على عدم ارتباطه بالمال إلى درجة استعباد نفسه، حيث لا شيء عند المسلم يفوق على محبته الله تعالى، حتى اعتبر بعضهم البخل إشارة على الشرك الخفي التي تدل على محبة المال فوق محبة الله للآية " قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ"^٩

المطلب الثالث: اهداف الزكاة:

تعد الزكاة صلة بين العبد وربيه من جهة وصلة بين العبد والمجتمع من جهة أخرى، فهي تعد شكر الله على ما أنعم من نعم، كما تجعل الإنسان يشعر أنه عضو في المجتمع يتفاعل معه ويسعد بسعادته ويشقى بشقائه، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، وهو

^٦ سورة الروم اية ٣٩

^٧ سورة السبا اية 39

^٨ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) موطأ صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

٩٩٥\٢ رقم ١

^٩ سورة التوبة ٢٤-اية

في الوقت نفسه يشعر أن له أخواناً يجب عليه أن يحسن إليهم كما أحسن الله إليه:
"وأحسن كما أحسن الله إليك"^١

إن أهداف الزكاة ليست مقصوداً على إنقاص الفقر فقط بل وهناك عدة أهداف من الزكاة يمكن تناولها في الأهداف التالية نذكرها إختصاراً:
1. الأهداف الدينية:

لقد عبر القرآن الكريم عن الأهداف الدينية للزكاة في نقطتين هما التطهير والترقية:
”خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها”
حيث لا تخلو الأموال التي يكسبها الإنسان من شبهة الحرام، فكانت الزكاة لتطهير هذا المال، كما تزكي نفس الإنسان من حب المال وحب الإكتناز والبخل، حيث تربي الإنسان على حب البذل والعطاء وتسبب إنشراح الصدر
2. الأهداف الإجتماعية:

تعمل الزكاة تحقيق التكافل الإجتماعي من خلال إحساس كل من معطي الزكاة بأنه عضو في المجتمع يساعد إخوانه المحتاجين، كما يشعر مستحق الزكاة بأنه يعيش في مجتمع يكفل له كرامة العيش، دون المساس بكرامته من خلال إعطائه الزكاة بشكل يهيئنه.
كما تؤدي الزكاة إلى إطفاء نار الحقد والحسد بين الغني والفقير، كما تقضي على الفقر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات الجريمة من السرقة وتجارة المخدرات.
3. الأهداف الإقتصادية:

تعمل الزكاة من الناحية الإقتصادية على:
1. تنشيط الإستثمار: حيث تعمل كحافز لصاحب المال لإستثمار ماله حتى لا تأكله الزكاة.
2. خفض معدلات الفقر والبطالة: حيث تعمل على يزيد القوة الشرائية لدى الفقراء، مما يزد الطلب على السلع والخدمات الضرورية التي ينتجها الأغنياء، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة ومن ثم نقص البطالة والفقر.
3. زيادة مستوى المعيشة والرفاهية في المجتمع: حيث تعمل على زيادة المنفعة الحدية، نتيجة إنتقال الأموال من الأغنياء - حيث المنفعة الحدية منخفضة لهذه الأموال - إلى الفقراء حيث تكون المنفعة الحدية مرتفعة وبالتالي تزيد الرفاهية ومستوى المعيشة في المجتمع ككل.

^١سورة القصص ٧٧-اية

4. منع الكساد العام: حيث يعد الزكاة توزيع للثروات بما يحول دون تدكس الأموال في يد أشخاص قليلون يتحكمون في إقتصاد الدولة، وبالتالي ينتشر الكساد العام الذي يؤدي إلى توقف الإنتاج أو بطئه.

الأهداف السياسية:

تنفق الزكاة في عدة نواحي تؤدي إلى تحقيق السياسة العليا للدولة الإسلامية، كما في الإنفاق على:

1. المؤلفة قلوبهم: مما يساعد على نشر الدعوة في الدول الأخرى، ومساندة الدول الإسلامية ودرء الشر عنها.

2. وفي الرقاب: كما في فك أسرى المسلمين الذين يتعرضون للإسترقاق في الحرب.

3. وفي سبيل الله: كما في بناء القوات المسلحة وتجهيزها بالعتاد لمحاربة أعداء الإسلام والدفاع عن المقدسات الإسلامية.

4. كما تساعد في القضاء على الفقر في المجتمع: وبالتالي القضاء على فرصة تسلل الشيوعية واليهودية والمسيحية، وجميع الأفكار الغربية الباطلة، كما تساعد في القضاء على الجريمة بشتى صورها في المجتمع.

المطلب الثالث: مصادر الزكاة ومصارفها:

إن الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد الي الفقراء قال عليه السلام في حديث الصحيح أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فقرائهم. متفق عليه، واللفظ للبخاري يتبين من هذا الحديث مصدر الزكاة ومصارفها اجمالاً

فيما يلي نبين تفصيلاً:

الأول: مصادر الزكاة:

المقصود بمصادر الزكاة الأموال التي يؤخذ منها الزكاة، لا تجب الزكاة في جميع الاموال التي يملكها المسلم وإنما تجب في أربعة أنواع من المال نقود والحيوان والحبوب والعروض واتفق العلماء وجوب الزكاة أربعة أنواع من المال واختلفوا تفاصيلها

قال ابن رشد: وَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ: فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا مِنْهَا عَلَى أَشْيَاءَ وَاحْتَلَفُوا فِي أَشْيَاءَ. وَأَمَّا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فَصِنْفَانِ مِنَ الْمَعْدِنِ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ اللَّتَيْنِ لَيْسَتَا حُلِيِّ، وَثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ مِنَ

الْحَيَوَانِ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَمَمُ، وَصِنْفَانِ مِنَ الْحَبُوبِ: الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ^{١١} واتفق الفقهاء أيضا وجوب الزكاة في العروض التجارية.

الثاني: مصارف الزكاة والاستهلاك:

حددها الله عز وجل في كتابه الكريم في قوله تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"^{١٢} والأصناف الثمانية واضحة مفصلة في الآية الكريمة فهم:

١- الفقراء: جمع فقير وهو الذي لا مال له.

٢- المساكين: جمع مسكين وهو الذي له مال ولكنه لا يكفيه.

٣- العاملون عليها: أي عمال الزكاة يأخذون منها ولو كانوا أغنياء فيأخذون منها أجرة على عملهم فيها. لحديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: العامل عليها أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غاز في سبيل الله، أو مسكين تُصَدَّق عليه منها فأهدى منها لغني"

٤- المؤلفة قلوبهم: أي الذين يُعْطَوْنَ المال لِيُسَلِّمُوا أو لِيَحْسُنَ إِسْلَامُهُمْ وَيَثْبُتُوا عَلَيْهِ أو لِيَكْفُوا أذاهم عن المسلمين، والله أعلم.

٥- في الرقاب: أي في فكِّ الرقاب وعِتْقِ الرِّقَاقِ، فَإِنَّهُ يُعْطَى الْمَكَاتِبَ لِيُفَكَّ رِقَبَتَهُ بِأَدَاءِ كِتَابَتِهِ، وَيُشْتَرَى الْعَبِيدُ وَيُعْتَقُونَ.

٦- الغارمون: مثل من تَحْمَلُ حِمَالَةً أو ضَمِنَ دَيْنًا فَلَزِمَهُ أو عَرِمَ فِي أَدَاءِ دِينِهِ أو فِي كَفَّارَةِ مَعْصِيَةٍ تَابَ مِنْهَا، فَهَوْلَاءُ يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَكْفِيهِمْ.

٧- في سبيل الله: الإنفاق على الجهاد في سبيل الله.

^{١١} أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفي ٥٩٥ هـ بداية

المجتهد نهاية المقتصد الناشر دار الحديث القاهرة ١١\٢

^{١٢} سورة التوبة آية 60

٨- ابن السبيل: وهو المسافر المجتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره فيعطى من الصدقات ما يكفيه حتى يعود إلى بلده.

من هذا العرض السريع لأصناف مستحقي الزكاة وكيفية تصرفهم فيما يستلمون منها يتضح لنا أن أول صنفين، يعطيان الزكاة للقضاء على فقرهما، بينما تعطى المصارف الستة الأخيرة لمقاصد أخرى محددة. وفي كل الأحوال، تعتبر الزكاة إضافة إلى دخل المستلم النهائي الذي يستلمها، وبذا فإن نسبة ما ينفقه منها على الإستهلاك (الميل الحدي للإستهلاك) تتأثر على وجه العموم بالكيفية المحددة شرعاً لهذا التصرف. وبناء على ذلك يمكن تجميع الأصناف الثمانية في ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأصناف التي تنفق كل الزكاة في الإستهلاك وهم "الفقراء والمساكين" الذين لا يوجد لهم في الأساس مال أو كسب وكذلك من لهم مال أو كسب يقصر عن كفايتهم، بالإضافة إلى "ابن السبيل" و"في سبيل الله". ويكون الميل الحدي للإستهلاك عند كل صنف منهم في حالة تصرفهم بالزكاة مساوياً للواحد الصحيح

القسم الثاني: الأصناف التي تنفق جزءاً من الزكاة في الإستهلاك وهم العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون و"في الرقاب". إن مستلمي الزكاة من العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، والمستلمين النهائيين للزكاة الموزعة على صنفين الغارمين وفي الرقاب (أرباب الديون وأسياد العبيد) ليسوا أصلاً من الفقراء المستحقين للزكاة بسبب فقرهم. وفي الواقع يمكن أن يكونوا:

أ: كلهم أغنياء، وفي هذه الحالة فإن ميلهم الحدي للإستهلاك في حالة الزكاة سيكون مثل الميل الحدي للإستهلاك لدى الأغنياء دافعي الزكاة، وبالتالي ينفقون جزءاً معيناً من دخلهم على الإستهلاك .
ب: مزيجاً من الأغنياء والفقراء. وفي هذه الحالة فإن الجزء من الزكاة المنفق على الإستهلاك يعتمد على مقدار الميل الحدي عندهم كمجموعة، وبدقة أكثر يعتمد على متوسط الميول الحدية للإستهلاك مرجحاً بالدخل النسبي لكل منهم)^{١٣} .

ولذلك فإنهم في المتوسط ينفقون جزءاً فقط من الزكاة المستلمة على استهلاكهم، كما هو الحال عند استلامهم أي زيادة أخرى في دخلهم، أي إن ميلهم الحدي للإستهلاك يكون أقل من الواحد الصحيح

القسم الثالث: الأصناف التي تنفق كل زكاتها في الاستثمار وهؤلاء هم الفقراء الذين يحسنون حرفة أو صنعة ولكن تنقصهم أدوات الإنتاج فيعطون ما يشترون به آلات حرفتهم وأدوات صنعتهم، وبالتالي لا ينفقون أي جزء من زكاتهم على الاستهلاك فيكون الميل الحدي للإستهلاك في حالة تصرفهم بالزكاة مساوياً للصفر.

المبحث الثاني: الاستهلاك ومفهومها

المطلب الأول: تعريف الاستهلاك:

الاستهلاك لغة يطلق على معنيين

الأول: الاتلاف فيما ينفع

الثاني: زاول المنافع التي وجد الشيء من أجل تحقيقها وإن بقيت عينه قائمة.

تعريف الإستهلاك لغة: الإستهلاك: "هو الإفناء، وإستهلاك المال إنفاقه وإنفاده"^{١٤} واستعمل أيضاً في بذل الجهد غايته، يقال: إستهلك الرجل في كذا، إذا أجهد نفسه فيه، واستهلك في الأمر: أخذه بجدٍّ وعجلة"^{١٥}

تعريف الإستهلاك اصطلاحاً: تعرف الإستهلاك في معاجم الاقتصادي وموسوعاته بعدة

تعريفات، نذكر منها ما يلي: عرف الدكتور احمد زكي بدوي الإستهلاك في معجم المصطلحات

الاقتصادية بأنه: «النشاط الذي يُشبع به الإنسان حاجاته»^{١٦}

^{١٤} محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) لسان

العرب 117\15

^{١٥} محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من

جواهر القاموس 193\7

وعرف الدكتور راشد البراوي بأنه «الإستهلاك بالمعنى الاقتصادي يقصد به: تدمير أو هلاك السلع والخدمات المنتجة، وذلك عن طريق الاستعمال»^{١٧}

«وعرف محمد عبد المنعم الاستخدام المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الانسان وحاجاته»^{١٨} هناك تعريفات كثيرة نكتفي بما ذكرنا.

يعرف من هذه التعريفات إن الإستهلاك هو عملية استعمال سلعة او خدمة بهدف الاشباع المتوالية للحاجات الانسان. يمكن النظر إلى الإستهلاك على أنه الهدف الرئيسي أو الغاية الرئيسية للنشاط الاقتصادي وهو عمودية الحياة الاقتصادية وللاستهلاك علاقة مباشرة بالإنتاج، فالاستهلاك كما يواجه دائماً إما بالسلع الناتج في ذلك الوقت أو السلع المنتجة من قبل، نجد أن للاستهلاك دور رئيسي في تكوين الهيكل الاقتصادي وفي تحريك عجلة الاقتصاد. إن الإستهلاك هو النفقات على السلع التي ينتج والخدمات التي يستخدم في اشباع حاجة ورغبات معين وتضمن استهلاك الدولة البضائع الاستهلاكية كالملابس والمأكولات والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام ك مواد البناء ومواد الزراعة مثل القمح والقطن والوقود والمعادن. التطور الاقتصادي وعملية الإنتاج مرتبط لنشاط الاستهلاك لو توقف الاستهلاك توقف التطور الاقتصادي وعملية الإنتاج.

المطلب الثاني: الاستهلاك في منظور الإسلام:

الاستهلاك بهذا المعني امر فطري وحاجة ضرورية لبقاء الإنسان واستمرار وجوده في الكون، وبه قوام الطاقات الجسدية والعقلية والروحية للإنسان، فشرب الشراب هو استهلاك له، وأكل الطعام هو استهلاك له، ولبس الثياب هو استهلاك لها، وسكن المنزل كذلك، وركوب السيارة، وتعلم العلم وتصنيع المصنوعات ... وغيرها، إذ في كل ذلك نجد الإنسان استعمال السلعة أو الخدمة في إشباع حاجته واستخدامه. الاستهلاك مظهرٌ من مظاهر الافتقار الي شيء من مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتبرة شرعاً، ولذلك يأتي الأحكام التكليفية بمقاصد شرعية غايتها مصالح العباد في الدنيا والاخرة او في الدين والدنيا. وتفرعت مراتب المقاصد إلى ضرورية وحاجية وتحسينية فالمقاصد الضرورية هي التي "لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تخر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد

^{١٦} د. أحمد زكي بدوي - معجم المصطلحات الاقتصادية، دارالكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1984م ، ص 49

^{١٧} راشد البراوي - الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

^{١٨} النظام الاقتصادي الإسلامي محمد عبد المنعم عبد القادر عفر دار الجمع العلمي جدة ١٩٧٩ م ١٥٧

وتحارج^{١٩} بحيث إذا فقدت اختل نظام الحياة، وذلك كالمأكل والمشرب والملابس والمراكب الجوالب للأقوات وغيرها مما تمس إليه الضروريات. فهذه الضروريات إذا لم تروى لحق المكلفين نقصان في دينهم ودنياهم وفساد واضرار مصالح الدين والدنيا. والمقاصد الحاجي تحتل المرتبة الثانية في سلم المقاصد الشرعية وفيها يتم التوسعة على المكلف ورفع الضيق والحرج عنه، ولا يترتب عن فقدانها أي خلل في حياة الإنسان والمقاصد التحسينية أو التكميلية تتعلق بمكارم الأخلاق. ومحاسن العادات مما هو في أعلى المراتب كالمأكل الطيبات المستلذات، والملابس الناعمة اللينات، والغرف العاليات والقصور الواسعات والمراكب النفيسات الفارهات. فاقتناء الكماليات يزيد الحياة بهجة وسعادة وجمالا، ولا يترتب عن فقدانها تعطيل مصالح الدين والدنيا أو وقوع المكلف في الحرج. يتبين مما سبق ذكره بما يلي:

١. الاستهلاك أمر فطري:

ينظر الإسلام للاستهلاك مثل الأكل والشرب والسكن... على أنه أمر فطري للإنسان يمارسه جميعا ليستمر حياته وبقائه على الأرض، ومن ثم فهو ضروري له، وكل ما هو يتوقف وجود الإنسان أو مصالحه فلا يمنع منه الإسلام، بل يقف منه موقف الحث والترغيب؛ قال تعالى "كلوا واشربوا"^{٢٠} ذلك لأن بقاء الإنسان واستمرارية نوعه؛ ليعمر الأرض، ويكون خليفة فيها لا يمكن الا بالاستهلاك.

٢. الاستهلاك في الإسلام تعتبر بمكان استجابة لنداء الرب جل وعلا إذا قصد

به وجه الله سبحانه وتعالى حيث يقول: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ" امر الله سبحانه تعالى في الآية للإنسان المسلم بأن يأكل حلالا واقتن به للشكر لله هو دليل على أن للاستهلاك أهمية كبيرة لذا فالمسلم في استجابة لهذه النداء يحقق مصلحتين: مصلحة دنيوية ومصلحة أُخْرَوِيَّة متحققة نتيجة الاستجابة لهذا النداء.

٣. إنها محكوم بالقاعدة الدينية -مبدأ الحلال والحرام- والأخلاقية ينبغي للمسلم

أن تلتزم في جميع هذه المستويات الثلاث -الضروريات والحاجيات، والتحسينات- إذا "الشرعية كلها إنما هي تخلق بمكارم الأخلاق.

٤. الاستهلاك في الإسلام وسيلة لا غاية:

^{١٩} براهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ) الموافقات المحقق: مشهور بن

حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان 17\2

^{٢٠} سورة الاعراف 31-اية

الاستهلاك في الغرب هو الغاية النهائية من حياة الإنسان يسعى لورائه دائماً ولا يعيشون الا ليستهلك ويستمتع وفي إطار ذلك فإن الفرد يستهلك ما شاء بهدف المتعة الدنيوية. حتى أصبح المستهلك في الغرب يقول: "أنا موجود بقدر ما أملك وما أستهلك"^{٢١} اما المستهلك المسلم في منظور الإسلامي يستهلك ليعيش بخلاف الانسان الغربي الذي يعيش ليستهلك. المسلم يعيش ليعمر الأرض ويعبد الله ويسعى في نيل ثوابه وتعالى ورضاه.

وفي هذا يبقى الاستهلاك وسيلة من وسائل المعيشة ويعيش المسلم حراً من المادية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

يتأثر الاستهلاك بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وسوف نتناولها بشكل مفصل أولاً: العوامل الاقتصادي:

وضع الاقتصاديين عدد من عوامل المؤثرة في الاستهلاك وكان أهمها هو الدخل واعتبروا أن الدخل هو دالة الاستهلاك، في هذا الفقرة سنبين ذلك ومدى ارتباط ذلك بالزكاة التي تزيد مستوى الدخل. يتأثر الاستهلاك كمتغير اجتماعي بالعوامل الاقتصادية قبل العوامل الاجتماعية ويمكن أن تؤدي العوامل الاقتصادية لدوران العوامل الاجتماعية وأهم هذه العوامل

1. مستوى الدخل: يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك. ويتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، كلما كان توزيع الدخل أقرب الى العدالة فإن إقبال أفراد على الاستهلاك سيكون أكبر وذلك، لان الميل الحدي للفقراء أكبر من الأغنياء^{٢٢} هذه الفرضية قال بها الاقتصاديين ويؤيدها أن الميل الحدي للفقراء أكبر من الأغنياء

^{٢١} إريك فروم - الإنسان بين الجوهر والمظهر نتملك أو نكون، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، الكويت، ع 140،

ذو الحجة 1409هـ، ص 47

^{٢٢} الطاهر وأبو مغلي وشقر، اسمهان وعامر وعامر، دار البداية، عمان، الاردن، ط 1، 2006م، ص 43

الواقع العملي . إذ إن أصحاب الدخول الصغيرة ينفقون الجزء الكبير من دخلهم على الاستهلاك بينما تقل هذه النسبة عند أصحاب الدخول المرتفعة، فعلى فرض ثبات الدخل أو أعيد توزيع الدخل بحيث يزيد نصيب ذوي الدخول الصغيرة وهم طائفة الأجراء. حينئذ نجد أن الميل الحدي للاستهلاك يزيد، والعكس صحيح إذ يؤدي زيادة دخول الاغنياء إلى نقص الاستهلاك وزيادة الميل للدخار ، وبهذا الصدد نجد أن الزكاة تسهم بشكل فعال في توزيع الدخل.

2. الثروة:

وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية. لكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيراً ما نرى من الاغنياء يملكون أموالاً وعقارات، لكن ليس لديهم وظيفة ولا يتقاضون راتباً كدخل ثابت، وهذا يعني أن الثروة أعم من الدخل

3. المستوى العام للأسعار : يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديداً سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخل بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

4. سعر الفائدة :

إن المتغير الإقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائداً للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية^{٢٣} وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات

^{٢٣} عبد المنعم السيد علي . نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع،

الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات لدرجة أنه وصل سعر الفائدة إلى 15% في كوريا ووصلت المدخرات إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجز لهم نفعاً في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

5. تشكيلة السلع والخدمات: يتصرف المستهلك بدخله استناداً لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا ازداد الدخل ولم يجد المستهلك عرضاً وبيعاً من السلع والخدمات بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح اجمالاً واسعاً لاستهلاك جديد فالمقارنة بين عام 2007 وعام 1985 توضح لنا بأن مجالات توسع الاستهلاك وزيادته الآن هي أفضل بكثير من ذلك العام عندما كانت السلع غير متوفرة.

6. التوقعات:

تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والاسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد مثال زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع، والخدمات الآن، على اعتبار ما سيحصل عليه، مع أن الدخل الحالي لم يتغير. ومن جهة أخرى في حالات الحرب مثلاً، قد يؤدي قيام الحرب إلى توقع عدم كفاية العرض، أو انخفاض الانتاج لأغراض السلمية، بسبب التوسع في المعدات العسكرية، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع بسبب الندرة النسبية، في هذه الحالة يزيد الميل الاستهلاك عن المعدل العادي نتيجة تخزين كثير من الناس للسلع لأنهم يتوقعون عدم إمكانية الحصول عليها فيما أو تعذر الحصول عليها. والذي يهمننا في العوامل المؤثرة في الاستهلاك التي سبقت ذكرها هو توزيع الدخل والدخل لتعلقهما بموضوع البحث وارتباطهما بالزكاة لما لها من أثر ايجابي في توزيع الدخل وزيادة الدخل، وسنبحث في التالي عن آثار ذلك على الاستهلاك.

ثانياً: الدين والاستهلاك الاجتماعي:

لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الاستهلاكي بشكل واضح فممنع الإسراف ودعا للتوسط في الإنفاق قال تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْهُنَّ أَبْذُورًا إِنَّ الْمَبْذُورِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾^{٢٤} إن المتوسط في الاستهلاك على النفس وعلى منافع اجمتمع مع تحريم الإسراف والتبذير والرياء والاكتمار وتقديم الزكاة يؤدي إلى توفير المدخرات اللازمة للعملية الاستثمارية في اجمتمع الأمر الذي يؤدي إلى تطوير وتحسين ظروف العمل وظروف اجمتمع بشكل عام^{٢٥}

ولقد ربط الإسلام الاستهلاك بظروف اجمتمع وحدد طرقه وأهداف:

1. يجب على الفرد إشباع الحاجات الفردية (طعام ومسكن ولباس)
2. إشباع الحاجات شبه الفردية .
3. استهلاك الطيبات لمن كان دخله مرتفعاً قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: 32] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إن الله يحب إن يرى أثر نعمته على عبده » (رواه الترمذي) إن الإسلام هبذه الحالة يربط الاستهلاك بالدخل فكلما ارتفع الدخل يزداد استهلاك الفرد من السلع الكمالية ولا يجوز التقشف أو البخل لمن لديه الامكانيات والظروف المناسبة وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الإنفاق

ثالثاً: الثقافة الإجتماعية :

هي مجمل ألوان النشاط التحويري للإنسان و اجمتمع وكذلك نتاج هذا النشاط وتقسم الثقافة إلى قسمين: الثقافة المادية: وتتضمن أساليب إنتاج الخيرات المادية. الثقافة الروحية: وتتضمن كافة أشكال الوعي الإجتماعي (الفلسفة . الأخلاق . العلم .) ^{٢٦} الحق . الفن . الدين . إن عناصر الثقافة المادية والروحية وثيقة الارتباط ببعضها البعض وتضرب جذورها في التاريخ وهي حصيلة المعارف التي طورها الإنسان، فالإنسان يسعى لتغيير الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه باتجاه الأفضل ومع هذا التغيير تتطور العادات والتقاليد وأنماط الاستهلاك . إن إنتاج الذرة بهدف تدمير العدو فقط قد دفع العلماء لتغيير هذا التوجه ومن هذا المنطلق دخلت الذرة في

^{٢٤} الإسراء : 26

^{٢٥} محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي الجزء الأول، دار البيان العربي جدة 1985

^{٢٦} مجموعة مؤلفين المعجم الفلسفي المختصر، مرجع سابق ص 155. 156.

الاستخدامات السلمية وكافة ميادين الحياة وبدأ الإنسان يستهلك هذه المنتجات بعد أن كانت عدواً له، فالآن نعالج المرضى بالذرة ونوجه الطائرات ونحرك الآلات في المصانع حتى أن تشغيل السيارة عن بعد أصبح عادة إستهلاكية حديثة. إن فروع الإنتاج المادي المسؤولة عن إنتاج السلع تقدم لنا تشكيلة واسعة من السلع والخدمات والجانب الروحي للثقافة يدفعنا لاستهلاك وزيادة النزعة الاستهلاكية وإلا كيف يعرف الإنسان المنتجات الجديدة وما هي مزاياها وكيف يستعملها وكيف يقوم بالصيانة؟

إن ثقافة التعاون الإنتاجي بين الفلاحين لم تعد ممكنة في الظروف الراهنة لأن أنماط الإنتاج الفردي والاستهلاك الفردي قد طغت على التعاون وعلى كل فلاح أن يزرع أرضه بمفرده ويحصلها ويسوق محصوله بمفرده أو أن ينضم لشركة مساهمة كبيرة تقوم بهذا العمل أي أثرت الثقافة الوافدة على التعاون القائم وسوف تؤثر الثقافة الوافدة على طريقة تناول القهوة والشاي والمشروبات والأطعمة واللباس وغيرها.

المبحث الثالث: أثر الزكاة على الاستهلاك

في هذا المبحث سنتناول آثار الزكاة على الاستهلاك من خلال الاستفادة مما ذكره الاقتصاديين عن العوامل المؤثرة في الاستهلاك وارتباطها بالزكاة.

المطلب الأول: أثر الزكاة على الاستهلاك عن طريق توزيع الدخل:

إن أول أثر فعال للزكاة هو تضيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، بمعنى آخر فإن معالم دالة الاستهلاك ستصبح أكبر عند فرض الزكاة. سنناقش في هذا الجزء أثر إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على كل من حجم الاستهلاك والميل المتوسط والميل الاستهلاك بصورة عامة ونفترض أن المجتمع المسلم ينقسم إلى قسمين قسم تستحق الزكاة وقسم تدفعها وبذلك تكون الاستهلاك (ك) في هذا المجتمع هو مجموع من استهلاك القسمين

(1) $C = a + b.Y$ حيث أن: C تمثل متغيرة الاستهلاك، أما Y فهي تمثل متغيرة الدخل، وكل من a و b ثابتان، مع العلم أن: $0 < a < 1$ و $0 < b < 1$.
 فالميل المتوسط للاستهلاك يتم الحصول عليه بقسمة المعادلة (1) على Y ، أما الميل الحدي للاستهلاك فيكون من خلال اشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لـ Y ، وذلك ما توضحه المعادلات التالية:

$$APC = \frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + b \dots\dots\dots(2)$$

$$MPC = \frac{\delta C}{\delta Y} = a \dots\dots\dots(3)$$

فإذا كان المجتمع المسلم مقسم إلى فئتين، الفئة الأولى دافعي الزكاة، أما الفئة الثانية فهي التي تستحق الزكاة، فالفئة الأولى تحول جزءاً من دخلها في شكل زكاة وليكن α ، في هذه الحالة تصبح دالة الاستهلاك في مجتمع يطبق الزكاة على النحو التالي²²:

$$C_r = a + b(\beta Y - \alpha Y) + \sigma(1 - \beta)Y + \sigma.\alpha Y \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن: σ هو الميل الحدي للاستهلاك للفئة المستحقة للزكاة، αY هو مبلغ الزكاة المدفوع، βY هو دخل الفئة الأولى- دافعي الزكاة- $(1 - \beta)Y$ هو دخل الفئة الثانية، وعليه فإن الميل المتوسط والحدي للاستهلاك في مجتمع يطبق فريضة الزكاة هو:

$$APC_r = \frac{a}{Y} + b(\beta - \alpha) + \sigma(1 - \beta + \alpha) \dots\dots\dots(5)$$

$$MPC_r = \frac{\delta C_r}{\delta Y} = b(\beta - \alpha) + \sigma(1 - \beta + \alpha) \dots\dots\dots(6)$$

ما يلاحظ من خلال المعادلة (5) والمعادلة (6) أن تطبيق فريضة الزكاة رفعت من حجم الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك، يمكن تمثيل دالة الاستهلاك الخطية²⁷ قبل وبعد تطبيق فريضة الزكاة في الشكل رقم (1)، الذي يبين أن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية، فتطبيق الزكاة أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وبذلك انتقلت دالة الاستهلاك نحو الأعلى، مع بقاء الاستهلاك التلقائي على حاله.

بناء على ذلك ان الاقتصاد الإسلامي مرتكز على قاعدة هي أن التوزيع في أصل طبيعیه يتم عن طريق البيع والشراء في السوق، السوق كما هو متعارف عليه له طرفان، طرف العرض او الباعی وتمثله السلع والخدمات، وطرف الطلب او الوشتری تمثله القوة الشرائية

من لوازم التوزيع عن طريق المبادلة في السوق وجود طبقة خارجة عن دائرة التوزيع لعجزه عن العمل لكبير سنه او معاق او فقر او لأي سبب كان، وذلك من لا يكتسب سلعا او خدمات ليكون في طرف العرض او البائع في الاسواق ولا يوجد لديه قوة شرائية تسهل التبادل ليكون في طرف الطلب او المشتري فيصبح خارجا عن دائرة السوق والتوزيع بمبادلة البيع والشراء ومن ثم الذي لا يملك شيئاً مما يوزع وبما أن هؤلاء الخارجين عن التوزيع بشر محترم لابد لهم حق لان يستمر حياتهم من أن يحصلوا على نصيب من السلع والخدمات التي يسد احتياجاتهم الضرورية، فما هي اذن الطروق التي تسهلهم من

²⁷ مختار محمد متولي، "التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، 1983، ص ص 07-

ذلك؟ وما مدى مشروعية هذه الطروق او الوسائل؟ وما مدى تأثيرها في أداء هذه المهمة الخطيرة؟ لم يستطيع جميع النظم والمذاهب الوضعية قديما وحديثا في الإجابة على هذه الأسئلة وكان الاسلام سباقا ومنفردا و قادرا في معالجة هذا الأمر علاجا صارما وبوسيلتين ألا وهو الزكاة والصدقة او صدقة اجبارية وصدقة اختيارية.

الوسيلة الأولى: تمثلها الزكاة إنها ليست فريضة روحية فقط بل فريضة مالية الزامية محددة القدر الذي يؤخذ منها الزكاة ومحددة الوعاء الذي تؤخذ منه ومحددة الزمن الذي تؤخذ فيه ومحدد المصارف التي تواجهه اليه كما بين في القران.

الوسيلة الثانية: يمثلها الأنفاق في سبيل الله على إنها ليست فريضة بل عمل تطوع يعمل الانسان تقريبا الى الله، لم يحدد القدر المأخوذ والمصارف التي يواجهه والوعاء الذي يؤخذ عنه الزكاة، ويشترط الاسلام لذمام مثلية اداء هاتين الوسيلتين كاملا أن تستخدموا معا بتضامن وتنافس ومباراة محسوب ومضبوط ومحكوم بقواعد الشريعة ومما يدعم على اداء هاتين الوسيلتين غرضهما أن السوق الإسلامية التي يحصل من أثنائها التوزيع تختلف عن السوق الرأسمالية اختلافا جذريا، فهو سوق محكومة في جانب العرض والطلب الوسيط التبادل، ففي جانب العرض مثلا يحرم الاسلام الاحتكار والجهالة في المبيع والغش في مواصفات الثمن والمثمن والخداع في المعاملات، وتحرم ايضا تعويل الى تخليق احتياج غير حقيقي عن طريق تكثيف الدعاية الكاذبة والاعلانات واذاعات الفاسدة، وفي جانب الطلب يحرم الاسلام الاسراف والتبذير والتبديد والشره والتهافت كما يحرم الإسلام بخس الناس وتقليل اشيائهم بل يأمر التوسط في الانفاق وأداء الناس حقهم كاملا وذلك صيانة للافراد وللمجتمع من الضرر والمفاسد و ذلك خوفا من اضاءة رؤوس الأموال والثروات وتبديدها في مجالات غير انتاجية مما يؤثر في القدرة الاستثمارية للمجتمع.

وقد ورد في القرآن الكريم "إن الزكاة - نقدي أو عيني - التزام مالي وفصلت الأحاديث النبوية الشريفة وعاءها وتوقيتها وشروطها، وتفرق الزكاة عن الضرائب باستمراريتها وثبوتها، وهذه ميزة كبرى للزكاة"^{٢٨}.

^{٢٨} صقر، محمد أحمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركزات، المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد 20 (الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، تأثير الزكاة على التوزيع بتخصيصها الانفاق ط١، ١٩٨٠ م 64ص

وتوزع الزكاة طبقا للمصارف او الوجوه التي وردت في سورة التوبة: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ فَرِيضَةً
مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" ^{٢٩} من معلوم أن المستفيد الاعظم من الزكاة طبقة الفقراء والمساكين
والمسائنين والمعاقين. القران تعيين مصارف الإنفاق وتقييده لسد احتياجات البشري.

إن هدف الزكاة هو إغناء الفقراء و المساكين بالكلية وإخراجهم من الكفاف والحاجة إلى الكفاية
الدائمة واغناء بقدر ما تسمح به حصيلتها، وذلك بتملك كل محتاج ما يناسبه ويغنيه و بتملك التاجر
متحرراً وما يلزمه ويتبعه وتملك الزارع ضيعة وما يلزمها وما يتبعها. حيث أن من أهداف الإسلام الكبيرة
في المجال الاقتصادي توزيع الثروة والدخل عادلا، من الطبيعي أن يكون التوزيع العادل للثروة والدخل من
أولويات الاقتصاد الإسلامي، ومن المبادئ التي يتمايز بها عن غيره من الأنظمة الاقتصادية ومقتضى هذا
أن يشارك الناس في الخبرات والمنافع ولا يخص تداولها على فئة الأغنياء وحدهم ويحرم الآخرون ويجذر من
عدم العدل مع الناس بسبب بغضهم أو إساءتهم . قال تعالى: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا
اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ" ^{٣٠} وهو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا" ^{٣١} و

"كلمة جميعا في الآية ، يجب أن يكون تأكيد لما هو في الأرض، أو للناس المخاطبين، ومن هنا
يعمل الإسلام على عدالة التوزيع، وتقارب الملكيات في المجتمع، وهو بنظام الزكاة يعمل على إعادة
التوازن وتقليل الفوارق وتقريب المستويات بعضها من بعض ^{٣٢} .

ختاما، يمكن القول أن أموال الزكاة تتوجه بنسبة كبيرة لصالح الطبقات المحرومة، التي يكون ميلها
الحدي للاستهلاك مقاربا للواحد؛ وهذا سينجر عنه بطبيعة الحال ارتفاع كبير في الطلب الكلي يصاحبه
زيادة في العرض الكلي؛ فيزيد الطلب على عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، وبذلك تنخفض البطالة
وترتفع الأجر والأرباح، كما أن ثروات الفئة المنتجة سترداد، فترتفع حصيلة الزكاة، والنتيجة النهائية هي
حصول انتعاش ونمو في الاقتصاد الكلي.

المطلب الثاني: أثر الزكاة على دالة الاستهلاك إيجابا او سلبا

^{٢٩} سورة توبة ٦٠-اية

^{٣٠} سورة المائدة اية ٨

^{٣١} سورة البقرة اية ٢٩

^{٣٢} القرضاوي، يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المركز

كما عرف الاقتصاديون إن الاستهلاك استعمال السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات مباشرة وللاستهلاك نوعان خاص وعام، فالاستهلاك الخاص هو الذي يشبع حاجات فردية، والعام هو الذي يشبع حاجات جماعية.

ويعتبر أثر الزكاة على حالة الاستهلاك الكلي من المواضيع المهمة التي تعرضت للنقاش من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وكانت أهم هذه الدراسات باللغة الإنجليزية دراسة فهيم خان 1984 في مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، أما العمل الثاني فهو كتاب الزكاة والاعتدال والاستهلاك في اقتصاد إسلامي" ل. منور اقبال 1985، الذي ظهر أيضا في نفس الجريدة في مجموعة مراجعة شاملة فيما بعد من طرف زبير حسن (1990)، بالإضافة إلى كتب أخرى د. عمر شاهرا ونجاة صدقي تحدث كل منهما عن الاستهلاك الكلي لكن آراءهما متسرعة وغير مجدية، ودراسات أخرى مثل دراسة أوصاف أحمد 1987 حول محددات الدخل في اقتصاد إسلامي

أما الدراسات باللغة العربية، فتعتبر دراسة مختار محمد متولي 1983 أفضل نموذج يعبر عن مضمون الدراسات السابقة (السابقة لدراسة متولي)، رغم تعرضه إلى انتقادات و تصحيحات من طرف عدد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وكان أهمها تعليق أحمد فواد درويش و محمود صديق الزين^{٣٣} بالإضافة إلى دراسة مجدي عبد الفتاح سليمان و بثينة المحتسب سنة 1989، ودراسات أخرى لكن لم ترق إلى مستوى الدراستين الأوليتين.

وعموما، فإن الدراسات السابقة انقسمت إلى فريقين: فريق يرى أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع؛ ومن ثم تضيق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي . والدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. بل بعض المناقشات ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتؤكد أن زيادة الميول الحدي والميل المتوسط للاستهلاك نتيجة حتمية لفرض الزكاة في المجتمع الإسلامي.

أما الفريق الثاني فقد انتقد النتائج التي توصل إليها الفريق الأول بناء - حسب رأيهم - على عدم صحة الافتراضات التي بني عليها الفريق الأول دراستهم. وقد بينت أنه ليس من الضروري أن يؤدي تطبيق الزكاة إلى زيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع، بل بعض الباحثين فهيم خان 1984 حاول أن

^{٣٣} احمد فؤاد درويش و محمد صديق الزين تعليق على بحث مختار محمد متولي "التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإسلامي" مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجدة جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي المجلد

يظهر أن الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أقل من غيره في الاقتصاديات غير الإسلامية؛ باعتبار أن ضوابط الاستهلاك الإسلامية تبقي سلة الاستهلاك للمسلم أصغر. وقد رأى أن لا مجال للتخوف الذي أعربت عنه بعض الأوساط، من أن تحويل الدخل عن طريق الزكاة من الأغنياء ذوي الميل الحدي المنخفض للاستهلاك إلى الفقراء ذوي الميل المرتفع سيخفض الادخار و بالتالي إعاقة النمو وفيما يلي نستعرض أهم الفرضيات التي اعتمد عليها كل فريق دون التعمق في التحليل، وفي الأخير سنختار النموذج العام الذي يبدو متفقاً مع افتراضات كلا الفريقين

الأول: أثر الزكاة على دالة الاستهلاك ايجابياً:

كما قلنا سابقاً فإن دراسة محمد مختار متولي تعتبر أهم دراسة توصلت إلى هذه النتيجة، بالإضافة إلى نتائج مماثلة توصل إليها كل من أوصاف أحمد و محمد عبد المنعم عفر و مجدي عبد الفتاح سليمان وآخرون.

ذهب متولي الى أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة تؤدي إلى توسيع حجم الإنفاق وذلك لأن الرغبة للاستهلاك عند أصحاب الطبقة الفقراء يكون أكبر من الميل للاستهلاك عند أصحاب الطبقة الأغنياء، ثروة الفقراء لم يكفي لاحتياجهم هم محتاج للأموال ليستغل منها أما الطبقة الأغنياء ثرواتهم يكفي لحاجاتهم ويزيد منها فالتنقص في استهلاك أصحاب الطبقة الاغنياء يأتي عن إعادة توزيع الدخل سيكون أقل من التوسع في استهلاك أصحاب الطبقة الفقراء، بناء على هذا سوف يزداد الاستهلاك الكلي للمجتمع. قد تؤيد متولي هذه الفكرة بعدة اقتراحات:

اولاً: افتراض الدخل النسبي:

طبقاً لافتراض الدخل النسبي يحدد الافراد إنفاقهم الاستهلاكي آخذين في الاعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، وطبقاً ألوزنيري صاحب هذا الافتراض يحاول الافراد الابقاء على مستوى معيشة معين، ويرى الباحث أن إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة في اقتصاد إسلامي سوف يؤدي إلى نقص في الاستهلاك الكلي إذا كان هذا الإنفاق يتبع افتراض الدخل النسبي لأن التقليل من عدم المساواة شأنه أن يطيح بجزء من إنفاق المحاكاة الذي

يعتمد عليه افتراض الدخل النسبي^{٣٤}. أن الزكاة تدفع لذوي الدخل المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر. وهذا يتضمن افتراضا ضمنيا بأنه توجد دائما في المجتمع الإسلامي فئة من الفقراء تستحق الزكاة.

ثانيا: افتراض الدخل الدائم

برى فريدمان ان سلوك الأفراد الخاص بإنفاقهم الاستهلاكي لا يتحدد بمستوى الدخل الحالي، وإنما بالدخل الدائم فيكون الإنفاق الاستهلاكي نسبة من الدخل الدائم $C=by$ حيث y أو الدخل الدائم أما بالنسبة لأثر الزكاة على الإنفاق الاستهلاكي بإتباع فرض الدخل الدائم يتوقف على نظرة كل فئة إلى هذا التوزيع، فإذا اعتبرته الطبقات المختلفة إجراء عابر، فإن الإنفاق الاستهلاكي لن يتأثر، أما إذا كانت عملية إعادة التوزيع عملية مستمرة سنة بعد الأخرى فإننا سوف ننظر إليها كتغيرات دائمة في الدخل، ولما كانت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الدخل الدائم ثابتة عند الأثر ذوات الدخل الدائمة المختلفة فإن الإنفاق الاستهلاكي الكلي للمجتمع لن يتغير بافتراض الدخل الدائم.

ثالثا: افتراض دورة الحياة:

طبقا لهذا الافتراض يتوقف الإنفاق الاستهلاكي ليس فقط على دخل الأسرة وإنما أيضا على ما لديها من ثروة و على دخلها للفترات المستقبلية المتوقعة، فعليه إذا كان الإنفاق الاستهلاكي يتبع افتراض دخل دورة الحياة فلن نتوقع تغيرا كبيرا في هذا الإنفاق نتيجة إعادة توزيع الدخل لأن الدخل الناجم عنها سوف يكون صغيرة بالمقارنة بالدخل الذي سوف يحصل عليه الفرد طول فترة حياته أي دخل دورة الحياة

رابعا: افتراض الإسراع الاستهلاكي:

أوضح التحليل النظري أن افتراض الدخل النسبي وافتراض دورة الحياة ربما لا يتفقان وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تسمح بالإسراف والبذخ وحب الظهور والتي تحرم الربا كمصدر من

^{٣٤} متولي، مختار محمد، احكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة مجلة جامعة الملك عبد

مصادر الدخل، كما أن الإنفاق الاستهلاكي - طبقاً لأحكام الشريعة قد يتوقف على الدخل الحالي بالصورة التي أوضحها كينز وسمينز وأن افتراض الدخل الدائم قد يكون أكثر ملاءمة^{٣٥} لذلك فكر الباحث في إدخال هذه الصيغة الجديدة، وتقوم على فكرة بسيطة هي أنها في الدول الفقيرة جدا يكون الدخل متواضعا فقط لسد الحاجات الضرورية، و عليه لا يتم اشباع الكثير من الحاجات الضعف القوة الشرائية، فإذا ما زاد الدخل سوف يكون هناك اسراع في الإنفاق الاستهلاكي لتعويض ما فات بسبب ضعف القوة الشرائية، فطبقاً لهذا الافتراض فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للمجتمع كما هو الحال بالنسبة لافتراض الدخل المطلق التقليدي^{٣٦} وهذا يرتبط إلى حد كبير بأشياء نفسية وسيكولوجية متعلقة بالطبيعة البشرية التي تزداد عندها الرغبة في الشيء المحرومة منه، على قول كل ممنوع مرغوب.

الثاني: الأثر السلبي للزكاة على الاستهلاك

تعرضت النتائج التي توصل إليها الفريق الأول - وبالخصوص محمد مختار متولي - إلى جملة من الانتقادات من طرف مجموعة من الاقتصاديين، وتعتبر تعليقات درويش والزين أهم الانتقادات الموجهة لها وسبب ذلك حسب الباحثين عدم صحة أغلب الافتراضات التي قام عليها التحليل السابق، بالإضافة إلى اشتغال البحث على تعبيرات مغالاة في معناها من ناحية، وأخطاء رياضية ومنطقية من ناحية أخرى؛ والنتيجة أنه ليس من الضروري أن تؤدي الزكاة إلى زيادة الاستهلاك الكلي في المجتمع، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها فهيم خان انطلاقاً من السلوك الجزئي للمستهلك.

وقد بنيت دراسة " درويش والزين " على مجموعة من الافتراضات تعتبر في نظر الباحثين أكثر توافقاً مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي نذكرها فيما يلي:

١. ليست هناك أدلة قاطعة على ضرورة أن يكون الميل الحدي للاستهلاك عند مستحقي الزكاة أكبر منه عند دافعيها.
٢. قد يكون المجتمع المسلم في حالة من الرخاء الاقتصادي، بحيث لا يوجد من يستحق الزكاة، أو قد لا يوجد عدد كاف منهم الاستيعاب كل حصيلتها، وهو ما

^{٣٥} متولي، أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة، ص 19

^{٣٦} متولي، أحكام الشريعة الإسلامية ودالة الاستهلاك في الدول الإسلامية المعاصرة ص 20

حصل فعلا في عهد سيدنا عمر بن عبد العزيز؛ إذ لم يكن هناك من الفقراء ما يكفي لإستيعاب حصيلة الزكاة.

٣. وحتى مع افتراض أن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكثر منه عند الأغنياء فإن الأمر يتوقف على حجم الأنصبة الحدية للدخول لكل فئة من دافعي الزكاة وقابضيتها، أي أن الأمر يتوقف على توزيع الدخول بين أفراد المجتمع^{٣٧}

٤. قد يكون إنفاق الزكاة على الفقراء في شكل استثمار، كان يتم تمويلهم برأس مال يعملون فيه، وفي هذه الحالة لا يؤدي إنفاق الزكاة إلى زيادة استهلاك الفقراء. (تكون الزيادة لاحقة وليست مباشرة).

٥. إن بعض مستحقي الزكاة (مثل العاملين عليها وقلوبهم والغزاة) لا يشترط فيهم الفقر؛ وبالتالي لا يتوقع أن يكون ميلهم الحدي للاستهلاك أعلى دوما من ميل دافعي الزكاة. التشغيل في نفس الوقت الذي يزيد فيه استهلاك الفقراء، ولا يمكن الجزم بأن نسبة الاستهلاك إلى دخل الجديد ستكون أعلى مما كانت عليه قبل تطبيق الزكاة. وتعليقا على هذه الافتراضات، يرى الباحث الاقتصادي محمد أنس الزرقا: أن زيادة الاستهلاك الكلي يعتبر أمرا متوقعا جدا نتيجة للزكاة، لكن لا يمكن الجزم بإذا ما كانت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل الكلي ستزداد أو ستتناقص، حيث أن الزكاة ستحفز على الاستثمار وبتزديد الدخل والاستهلاك، ولكن أيهما سيزيد بنسبة أكبر أمر لا يمكن الجزم به، وهو يؤيد رأي الدكتورين الزين ودرويش في الفقرة أعلاه إلا أنه يرى أن زيادة الاستهلاك نتيجة تطبيق الزكاة أثر متوقع جدا^{٣٨} كما ذكرناه

أما الباحث الاقتصادي منور اقبال، فيرى أن كلا الدراستين صحيحتان في النتائج التي توصلتا إليها في إطار الافتراضات التي بنيت عليها كل دراسية، ولكنه يميل إلى الأخذ بنموذج متولي لأن افتراضاته أكثر معقولة، لكن يصعب القول باتجاه التأثير إيجابية في حالة تطبيق مفاهيم الإسلام كلها معا، حيث أن إدخال الزكاة في ظل النظرية الكنزية،

^{٣٧} درويش وزين، أحمد فؤاد ومحمد صديق، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث

الاقتصاد الإسلامي ١٢م ع ١٩٨٤م ٤٠٤هـ ٦٦ ص

^{٣٨} درويش وزين، أحمد فؤاد ومحمد صديق، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك الكلي في اقتصاد الإسلام، مجلة أبحاث

الاقتصاد الإسلامي، ج2، ع1، 1984م، ص66]

سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، لكن إدخال مفهوم الوسطية وعدم الإسراف والاعتدال في الاستهلاك سيؤدي إلى هبوط المستوى الكلي للاستهلاك.^{٣٩}

معلوم من قوله أحيانا في المجتمع لا يوجد من يستحق الزكاة مثل عهد عمر بن عبد العزيز فهذا خارج محل النزاع، لأننا لا نتحدث عن أثر الزكاة في حال عدم إخراج الزكاة، بل نتكلم في حالة إخراج الزكاة.

وبالنسبة لقول الثاني: بعدم وجود أدلة على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء فهذا يخالف الواقع الذي ثبت من خلال الاستقراء ومن خلال دراسة الطبيعة البشرية معلوم بلا شك ان حجم الاستهلاك يزيد بزيادة الثروة. فلو زاد الثروة بمقدار ٣٠٠ دولار مثلا وزاد الاستهلاك تبعا لذلك بمقدار، فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون: ١٠٠\٣٠٠. هذا يعني ان تؤثر الزكاة في استهلاك طبقة الفقراء

وبالنسبة لقوله الأخير ان توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي يكون بشكل عادل إذا طبقت الزكاة بالشكل الصحيح كما بين القران والسنة يعرف من خصائص الزكاة وأهدافه ان الزكاة وضعت لتوازن الاقتصاد في المجتمع الإسلامي فالاستهلاك اهم مظاهر الاقتصاد.

نتيجة والخاتمة:

إن إنفاق الزكاة في مصارفها المحددة يزيد من حجم الاستهلاك ، وذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل. تأثير الاموال المزكاة في دعم تيار الاستهلاك تتأتى من أن الزكاة لها دور في توزيع الدخل لأن ما ان يتم توزيع الاموال المزكاة على الفئات الفقيرة والمساكين حتى يقبل المستهلكون على الشراء في السوق خاصة "وان هذه الفئات الفقيرة تتصف بزيادة الميل الحدي للاستهلاك لديها، بينما ينقص عندها الميل الحدي للدخار لذا فهي تتصف بكونها اسرع الناس انفاقا لما تحصل عليه من اموال، هذه الزيادة في الاتفاق والطلب على السلع الاستهلاكية ورواجها يعكس ايجابيا على الانتاج ويؤدي الى خلق سلسلة من التأثيرات التي تصب في ارتفاع الدخل القومي من خلال عمل مضاعف الاستثمار"^{٤٠}

^{٣٩} المرجع السابق، ص 212

^{٤٠} . بركات عبد الكريم صادق " الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة بالنظم الوضعية مؤسسة شباب الجامعة بيروت

وفي حالة انجاز زيادات متواترة في الطلب الاستهلاكي مؤدية الى تضمين الطاقات الإنتاجية للاستثمارات اتية، فإن الزيادات الجديدة في الطلب الاستهلاكي الناجمة عن زيادة القوة الشرائية الشريجة واسعة لدى المستهلكين سوف تشجع المستثمرين على زيادة توظيف استثمارات اخرى جديدة بغية الايفاء بالطلب الجديد يستنتج مما سبق ان الاستهلاك في الاسلام غرض النهائية مزيد الخدمة والإنتاج، تمثل مصادر الزكاة عند تقسيمها على المصارف لها قوة شرائية معبر عن نفسها هيئة طلب على المصادر الاستهلاكية الرئيسية وعلى هذا أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائماً إلى اقناع حاجاتهم و رغباتهم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية. وتؤثر الزكاة في استهلاك الفقراء كما قال د. سعاد قاسم هاشم: "وتنعكس طبيعة الاستثمارات الجديدة اتجاه الطلب الاستهلاكي لطبقات من الفقراء المستفيدين من اموال الزكاة وكلما كانت هذه الطبقة واسعة من مستحقي الزكاة كان المداخيل النقدية الموزعة عليها اثر أكبر في تحفيز الطلب الفعال ثم الاستثمار لاسيما في مجال اشباع الحاجات الضرورية التي تسهم في اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع اي ان دالة الاستهلاك مع فريضة الزكاة اي ما ينتج عنها من نفقات ذاتية من الأغنياء الى الفقراء وهي أكبر من دالة الاستهلاك دون الزكاة"^{٤١}.

الزكاة هي أبرز مظاهر إعادة التوزيع وشمول مصادر الزكاة لكل صور المال مدعاة لإيقاع وانجازة أثرها التوزيعي والتخصيصي في الموارد من خلال كبر حجم قوى الشراء المحولة إلى مستحقين ذوي ميول استهلاكية أعلى وبالتالي فإن الطلب الكلي بعد أداء هذه الفريضة وتوزيعها سيعكس الحاجة الحقيقية للمجتمع بدرجة أكبر مما هو عليه الحال قبل، وللزكاة آثار مباشرة على الفعالية الاقتصادية من خلال رفعها لمستوى الطلب الفعال الاستهلاكي^{٤٢}

مع أن هذه النتيجة قد جاءت موافقة للفكرة الأساسية التي تلقت قبولا عاما عند الاقتصاديين وهو أن الدخل هو العامل الأساسي المحدد لحجم الاستهلاك.

^{٤١} . د. سعاد قاسم هاشم جامعة بغداد كلية الادب دور الزكاة في دعم وتخفيف تيار الاستهلاك والاستثمار ص ٤

^{٤٢} السبهاني، د. عبد الجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية دبي 424م

يتضح من هذا أن تطبيق الزكاة قد يدفع إلى تزايد الاستهلاك من اثناء زيادة ميل حافز الزكاة إلى استهلاك جزء من ممتلكاتهم في حالة انعدام فرص استثمارها بشكل مربح، لأن هذا الزكاة يفرض ثرواتهم تناقصا مستمرا في حالة بقائها مكتنزةً مجمدة وهذا الوضع يفرض تناقصا في عقلية المستهلك وسلوكه عند اتخاذ قرار تخصيص دخله بحيث سيفكر آلياً تغييرا استثمار هذه الثروات من تركها سيفضل استهلاكها بدلا وإن وجد الاستثمار غير مربحا سيفصل استهلاكها بدلا من تركها تتناقص.

المصادر والمراجع: حسب ترتيب الدراسة:

١. القرآن الكريم.
٢. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ١٧\٣
٣. إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (المتوفى: ٩٥٦هـ) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبح المحقق: خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ٢٨٤\١
٤. محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ) منح الجليل شرح مختصر خليل دار الفكر - بيروت الطبعة: بدون طبعة تاريخ النشر: ١٩٨٩م ٣\٢ هـ ١٤٠٩
٥. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ٧١\٣
٦. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجما عيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) المغني المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي - عبد الفتاح الحلو الناشر: دار عالم الكتب سنة النشر: ١٩٩٧م ١٤١٧هـ. ٥\٤

٧. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) موطأ صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ١٩٥٢\٢ رقم ١
٨. محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصاري المتوفى ٧١١ هـ لسان العرب دار صادر بيروت ١٤١٤ هـ الطبعة الثالثة ١٩٦١\١٠
٩. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني المتوفى ٨١٦ هـ التعريفات دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ ص ١
١٠. الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم مفردات القرآن دار النشر / دار القلم. دمشق ص ٤٨٠
١١. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين مختصر تفسير القرآن العظيم المسمى (عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير) المحقق: أحمد محمد شاكر أبو الأشبال الناشر: دار الوفاء سنة النشر: ٢٠٠٥ م ١٤٢٦ هـ ٢٧٩\١
١٢. أبو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى ٥٩٥ هـ بداية المجتهد نهاية المقتصد الناشر دار الحديث القاهرة ١١\٢
١٣. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) لسان العرب ١١٧\١٥
١٤. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) تاج العروس من جواهر القاموس ١٩٣\٧
١٥. د. أحمد زكي بدوي - معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٤٩
١٦. راشد البراوي - الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ. د.
١٧. محمد رواس قلعجي و د. حامد قنبي معجم لغة الفقهاء الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ٩٣ ص
١٨. د. رمضان الشرنباصي - حماية المستهلك في الفقه الإسلامي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ص ١٨٠، بتصرف

١٩. د. رفعت العوضي - بحث «مركزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي»، ندوة
إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، القاهرة ٢٥-٢٨ محرم ١٤٠٩هـ، ص ٢٠،
٣١ بتصرف
٢٠. ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى:
٧٩٠هـ) الموافقات المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان ١٧\٢
٢١. إريك فروم - الإنسان بين الجوهر والمظهر تمتلك أو نكون، ترجمة سعد
زهران، عالم المعرفة، الكويت، ع ١٤٠، ذو الحجة ١٤٠٩هـ، ص ٤٧
٢٢. نزيه حماد معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء الناشر: دار
القلم -الدار الشامية سنة النشر: ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ ص ٢٠٦
٢٣. صقر، محمد أحمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركزات، المؤتمر العالمي
الأول للاقتصاد ٢٠(الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، تأثير الزكاة على
التوزيع بتخصيصها الانفاق ط ١، ١٩٨٠ م ٦ ص
٢٤. القرضاوي، يوسف، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية المؤتمر العالمي
الأول للاقتصاد الإسلامي المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ٢٣(٢٦٦٠ م ص
١٩٨٠
٢٥. بركات عبد الكريم صادق " الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة بالنظم
الوضعية مؤسسة شباب الجامعة بيروت ١٢ ص
٢٦. د. سعاد قاسم هاشم جامعة بغداد كلية الادب دور الزكاة في دعم وتحفيز
تيار الاستهلاك والاستثمار ص ٤
٢٧. السبهاني، د. عبد الجبار، الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام، دار البحوث
للدراستات الإسلامية دبي ٤٢٤ م ص ٢٠٠٥.

